التصنيف العقدي عند مدرسة أهل الحديث
بين الشّمولية والتخصيص

أ٠د٠ بدر بن ناصر العواد(*)

المقدمة:

الحمد لله وكفى بالله وكيلًا، والصّلاة والسّلام على المبعوث هاديًا ودليلًا، وعلى كلّ ما ساروا على نهجه وما بدّلوا تبديلًا.

أما بعد:

فإنّ مصطلح (أهل الحديث)(١) يُطلق على المدرسة التي تقابل مدرسة أهل الكلام، ومن أبرز خصائص هذه المدرسة عنايتهم بالسُّنّة، وجعلها – مع القرآن – مصدراً رئيسًا للتلقّي في بناء تصوّراتهم الاعتقاديّة، وحرصهم على اقتفاء طريقة السّلف الصّالح من الصّحابة والتابعين في تلقّي النصوص وفي فهمها، وأنه متى صحّ الدليل عندهم لم يعارضوه بقياس، ولم يَلتفتوا إلى ذوق، ولم يؤخِّروه لاستحسان.

وبناء على شِدّة حرصهم على السُّنة والاحتجاج بها وصفهم تقيّ الدِّين ابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ) بأنهم أعلم النّاس بأقواله وأحواله صلى الله عليه وسلم، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأنهم يَرودّن المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحِكمة، فلا ينصبون مقالةً ويجعلونها من أصول دينهم

(*) الأستاذ في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة القصيم

dr.b.n.alawad@hotmail.com

(١) ويُطلق مصطلح (أهل الحديث) أحيانًا على المشتغلين بعلم الحديث روايةً ودرايةً أو روايةً فقط، وهذا الإطلاق أخصّ، وليس هو المقصود في هذا البحث.

وجُمَل كلامهم إن لم تكن ثابتةً فيما جاء به الرّسولُ، بل يجعلون ما بُعِثَ به الرّسولُ من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه[1].

ولأهل الحديث – كما لغيرهم – مصنّفات معتمدة تؤخذ منها اعتقاداتهم، وتُعرَف أقوالهم ومآخذ استدلالاتهم، وهذه الكتب ليست على طريقة واحدة في التّصنيف، بل هي متفاوتة جدّا في أساليب وضعها، وفي الغايات من تأليفها.

ومن هنا أحببتُ أن أُفرِد موضوع التّصنيف العقدي عند هذه المدرسة بهذا البحث، بإيراد نماذج مختارة منها، والتعريف بها، والكلام على الباعث على تأليفها، وذكر أبرز سماتها وخصائصها إلى غير ذلك.

ولا بدّ من التّنبيه إلى أنّ هذا البحث لا يهدف إلى استقصاء الكلام على ما سنذكره من التّصانيف بين موافق ومخالف، ولا الدّخول في سجالات كلاميّة بين مؤيّد ومعارض، وإنما التعريف بها، وإطلاع القارئ على موضوعاتها، وبيان قيمتها العلميّة لدى مدرسة أهل الحديث.

أهميّة الموضوع:

١. أنّ البحث في التصنيف العقدي عند أهل الحديث يكشف بوضوح عن واحدة من أهمّ سمات هذه المدرسة؛ وهي تعويلهم على ما ثبت عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم ولو كان آحادًا، وتعويلهم على فهم السلف.

٢. أنّ البحث في التّصنيف العقدي عند أهل الحديث يُعرِّف بمصادرهم الأصليّة، ويبيّن منزلة كلّ كتاب لديهم.

٣. أنه يكثر الخطأ على أهل الحديث في حكاية مقالاتهم وفي فهم مآخذها والعلم بدلائلها؛ بناءً على أنّ حكاية مقالاتهم كثيرًا ما تُتَلَقّى من كتب مخالفيهم، ومن هنا كان التعريفُ بها كاشفًا عن المصادر الحقيقيّة التي ينبغي أن تُؤخذ منها تلك المقالات.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/٣٤٧).

إشكالية البحث:

١. أنّ ثمّة باحثين من ذوي الاختصاص لا يعرفون مصادر الاعتقاد عند أهل الحديث.

٢. أنه يكثر الخطأ على أهل الحديث في حكاية أقوالهم بسبب عدم معرفة مصادرهم الأصيلة.

أهداف البحث:

١. ذكر نماذج من المصنّفات العقديّة الشمولية المعتمدة لدى مدرسة أهل الحديث.

٢. ذكر نماذج من المصنّفات العقديّة المتعلِّقة بباب أو أبواب مما هو معتمد لديهم.

٣. التعريف بتلك الكتب، وذكر سبب تأليفها، وأبرز سماتها، ومدى أهمّيتها.

٤. الإشارة إلى أبرز ما أُخذ على تلك المصنّفات.

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي.

إجراءات البحث:

سوف أقوم بعرض والتعريف بنماذج مختارة ومهمّة من المصنفات الاعتقادية عند أهل الحديث حتى القرن السادس.

خطّة البحث:

تتكوّن الخطّة من الآتي:

- مقدّمة، وتمهيد ومبحثين، وخاتمة.

مقدّمة وفيها الكلام على أهمِّية الموضوع وسبب اختياره، ومشكلة البحث، وأهداف البحث ومنهجه.

- تمهيد.
- المبحث الأوّل: المصنّفات الشاملة لكلّ أبواب الاعتقاد
- المبحث الثّاني: المصنّفات العقديّة المتعلِّقة بباب أو أبواب معيَّنة

- خاتمة: وتتضمّن أهمّ النّتائج.

تمهيد

اعتنى أئمّة الحديث بتدوين السُّنّة في زمن مبكّر؛ وكان من أهمّ الأسباب الباعثة لهم على ذلك خوفُهم من ضياع العلم؛ لا سيّما بعد "موتِ كثيرٍ من حُفّاظ السُّنَّة من الصّحابة وكبار التّابعين ... وظهورُ البدع والأهواء وفشوُّ الكذب"(١).

وقد كانت البدايات الأُولى للتّصنيف العَقَديّ بذكر أحاديثِ الاعتقاد ضمنَ كتب السُّنّة، حيث كان مصنِّفوها يقصدون جمعَ كلِّ ما ورد عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، كما يظهر عند عرض بعض أوائل المصنَّفات الحديثيّة ممّا وصل إلينا، كالجامع لِمَعْمَر بن راشد (ت:١٥٣هـ) حيث تجد ضمن أبوابِه المتنوّعة: باب: التّماثيل وما جاء فيه، وباب: الطِّيَرة، وباب: الرُّقى والعين والنَّفْث، وباب: القَدَر، وباب: أشراط السّاعة، إلى غير ذلك.

وكذلك الموطّأ للإمام مالك (ت:١٧٩هـ) حيث تجد ضمن أبوابه المتنوّعة: باب: الاستمطار بالنُّجُوم، وكتاب: القَدَر، باب: الرُّقية من العين، باب: التّعوُّذ والرُّقية في المرض، باب: عيادة المريض والطِّيَرة، باب: ما جاء في الصُّوَر والتّماثيل، باب: ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السّلام والدَّجّال، إلى غير ذلك.

وقد سار على هذا النّهج آخرون ممّن جاء بعدهم من أئمّة الحديث وأعلامه، غير أنّ كثيرًا منهم لم يقتصروا على سَرْد الأحاديث المرفوعة فقط، وإنما أضافوا إليها طائفةً من أقوال الصّحابة والتّابعين، كما علَّقُوا على بعضها أيضًا، وصرّحوا

(١) تدوين السُّنّة النّبويّة: نشأتُه وتطوُّرُه من القرن الأوّل إلى نهاية القرن التّاسع الهجري لمحمد آل مطر (٨٣).

في عنونة كثير من الأبواب بالرَّدّ على البدع الحادثة والتّحذيرِ من أهلها[١]، ومن ذلك – على سبيل المثال – أنّ سعيد بن منصور (ت:٢٢٧هـ) روى بسنده عن ابن عبّاس رضي الله عنه أنه ذَكَرَ القَدريّة فقال: "قاتَلَهم الله! أليس قد قال الله عزّ وجلّ ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[الأعراف: ٢٩ – ٣٠][٢].

وروى ابنُ أبي شيبةَ والنّسائيُّ بسندهما عن مصعبِ بنِ سعد أنه قال: سأل رجلٌ أَبِي عن هذه الآية ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]: أهم الحَرُوريّة؟ قال: لا، هم أهلُ الكتاب، أمّا اليهودُ فكَفَرُوا بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم، وأمّا النّصارى فكَفَرُوا بالجنّة قالوا: ليس فيها طعامٌ ولا شرابٌ، ولكنّ الحَرُوريّةَ الذين قال الله عزّ وجلّ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[البقرة: ٢٧]، وكان سعد يُسمّيهم الفاسقين[٣].

وروى عليُّ بن الجعد (ت:٢٣٠هـ) بسنده عن عمرٍو الأصمّ أنه قال: قلتُ للحسن بن عليّ: إنّ هذه الشِّيعة يزعمون أنّ عليًّا مبعوثٌ قبل يوم القيامة، فقال: كَذَبُوا والله! ما هؤلاء بالشِّيعة، لو علمنا أنه مبعوث ما زوَّجْنا نساءَه، ولا قَسَمْنا مالَه"[٤].

---

(١) انظر: منهج أهل السُّنّة والجماعة في تدوين علم العقيدة إلى نهاية القرن الثّالث للحنيني (٧٥).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سُننه برقم (٩٤٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنَّفه برقم (٣٧٩٢٥) – واللفظ له –، والنّسائي في سُنَنه الكبرى برقم (١١٣١٣).

(٤) أخرجه ابن الجعد في مسنده برقم (٢٥٢٣).

وبوّب أبو داود السِّجستانيُّ (ت:٢٧٥هـ) في سُننه بـ(باب: في ردِّ الإرجاء)[١]، و(باب: في الجهميّة)[٢]، و(باب: في الرَّدّ على الجهميّة)[٣]، و(باب: في قتل الخوارج)[٤]، و(باب: في قتال الخوارج)[٥].

وبوّب الترمذيُّ (ت:٢٧٩هـ) في سُنَنه بـ (باب: ما جاء في القَدَرِيّة)[٦].

وبوّب ابن ماجه القزويني (ت:٢٧٣هـ) بـ (باب: في ذكر الخوارج)[٧]، و(باب: فيما أنكرت الجهميّة)[٨].

وبوّب ابنُ خزيمة (ت:٣١١هـ) في صحيحه بـ (باب: استحباب مسألة الله عزّ وجلّ الهدايةَ لِمَا اختُلِفَ فيه من الحقّ عند افتتاح صلاة اللّيل، والدّليل على جهل من زعم من المرجئة أنه غير جائز للعاطس أن يَرُدَّ على المشمَّت فيقول: يهديكم الله ويُصلِح بالَكم، والنّبيُّ المصطفى الذي قد أكرمه الله بالنّبوَّة قد سأل اللهَ الهدايةَ لِمَا اختُلِفَ فيه من الحقّ، وهم يزعمون أنه غيرُ جائز أن يسأل المسلمُ الهدايةَ!)[٩].

---

(١) سنن أبي داود (٤/٢١٩).
(٢) سُنَن أبي داود (٤/٢٣١).
(٣) سُنَن أبي داود (٤/٢٣٤).
(٤) سُنَن أبي داود (٤/٢٤١).
(٥) سُنَن أبي داود (٤/٢٤٢).
(٦) سُنَن الترمذي (٤/٤٥٤).
(٧) سُنَن ابن ماجه (١/٥٩).
(٨) سنن ابن ماجه (١/٦٣).
(٩) صحيح ابن خزيمة (٢/١٨٥).

وحين روى أبو عيسى التّرمذيُّ في سُنَنه أحد الأحاديث علَّق عليه بقوله: "وهذا أصحّ؛ لأنّ الرّواياتِ إنما تجيء بأنّ أهل التّوحيد يُعذَّبون في النّار ثمّ يُخرَجون منها، ولم يُذكَر أنهم يُخَلَّدون فيها"(١).

ثمّ بعدما صنّف أهل البدع الحادثة في نُصرة مذاهبهم وناظروا على مقالاتهم رأى أئمّةُ السُّنّة أنّ ذِكْرَ مسائل الاعتقاد ضمن التّصانيف الحديثيّة العامّة لا يكفي؛ لأنّ الوقوفَ عليها والوصولَ إلى ما فيها لا يتيسّر لكلّ أحد، وأنه لا بُدّ من التّصدِّي لهم بمصنَّفات خاصّة تُبيِّن ما عليه السّلف وتردّ على المخالفين، وقد كان حمّاد بن سَلَمَة (ت:١٦٧هـ) من أوائل المصنِّفين في ذلك؛ إذ ألّف كتابًا في الصِّفات(٢).

ولئن كان استيفاءُ الكلام على كتب الاعتقاد عند أهل الحديث من الصُّعُوبة بمكان؛ لكثرتها واختلاف أزمنة مصنِّفيها وتنوّع طرائق تآليفها، إلّا أننا سنحاول أن نعرض لنماذج مختارة، ونسأل الله العون والتّسديد.

**

(١) سنن التّرمذي (٣٨٦/٤).

(٢) انظر: التّسعينيّة لابن تيميّة (١٥٩/١).

المبحث الأوّل

المصنّفات الشاملة لكلّ أبواب الاعتقاد

تمتاز هذه المصنّفات الشّموليّة بأنها تُعطي للقارئ تصوّرًا متكاملًا عن اعتقاد أهل الحديث؛ فهي لا تتناول مسألةً بعينها، ولا تخوض في قضيّة لا تتجاوزها، وإنما تعرض لكلّ باب من أبواب الاعتقاد، وتنقسم هذه الكتب إلى نوعين:

الأول: كتب الاعتقاد المسنَدة، ويمكن القول بأنها الكتب الأُصُول التي صنّفها أئمّة السُّنّة في زمن مبكِّر، بحيث لا يوردون شيئًا إلّا مقرونًا بسنده، وتُعَدّ هذه التّصانيف هي الكتب الأمّهات، وهي أحسن وأدقّ ما يُعبِّر عن طريقة أهل الحديث وفهمهم لمسائل الاعتقاد.

النّوع الثّاني: كتب شموليّة جُرِّدت من الأسانيد، وأُعيد رصفُ الكلام فيها على طريقة المتون في الغالب[1].

وبما أنّ كتب الاعتقاد المسندة هي الأهمّ وهي الأصل فإننا سنعرض لبعضها، وذلك على النّحو التالي:

١ – كتاب السُّنّة: للحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون البغداديّ المعروف بـ(الخلّال) والمتوفَّى سنة ٣١١هـ.

واسم الكتاب في الأصل – كما في النُّسخة التي اعتُمِدَتْ في تحقيقه – هو (المسند من مسائل أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل)، وقد قال الخّلال في بدايته: "أوّل كتاب المسند"، غير أنه اشتهر باسم (السُّنّة للخلّال)[2].

وعلى الرّغم من أنّ أبا بكرٍ لم يُدرِك الإمامَ أحمدَ إلّا أنه أخذ عن خلائق من أصحابه، وأفنى عُمرَه في التّطواف بين الأمصار في جمع مسائله وتتبُّع فتاويه[1]، ثمّ دوّنَ ما جمعه ورتّبَه واستدلَّ له.

---

(١) سيأتي الكلام عليها في بحث آخر بإذن الله.

(٢) انظر: مقدِّمة محقِّق كتاب السُّنّة للخلّال (٤١/١).

ولم يبيّن الخلّال في مقدّمة كتابه هذا الباعثَ له على تأليفه، ولكن يمكن أن يُعرَف ذلك من قوله في بعض المواضع: "لو تدبَّرَ النّاسُ كلامَ أحمد بن حنبل رحمه الله في كلّ شيء وعقلوا معاني ما يتكلَّم به، وأخذوه بفهم وتواضع؛ لعلموا أنه لم يكن في الدّنيا مثلَه في زمانه أتبعَ منه للحديث، ولا أعلم منه بمعانيه وبكل شيء، والحمد لله"(٢).

ويُعَدّ هذا الكتاب – في الجملة – من أهمّ كُتُب الاعتقاد المسنَدة؛ لأنه "أجمع كتاب يُذكَر فيه أقوالُ أحمد في مسائل الأصول الدِّينيّة، وإن كان له أقوالٌ زائدة على ما فيه"(٣)، ومن المعلوم أنه بعد فتنة خلق القرآن "صار الإمامُ أحمد عَلَمًا لأهل السُّنّة الجائين بعده من جميع الطّوائف، كلُّهم يوافقه في جُمَل أقواله وأُصُولِ مذاهبه؛ لأنه حفظ على الأُمّة الإيمانَ الموروثَ والأُصُولَ النّبويّة – ممّن أراد أن يُحَرّفَها ويُبَدّلَها – ولم يَشْرَعْ دِينًا لم يأذَنْ الله به، والذي قاله هو الذي يقوله سائر الأئمّة الأعيان، حتى إنّ أعيان أقوالِه منصوصةٌ عن أعيانهم، لكنْ جَمَعَ مُتَفرّقَها وجاهَدَ مُخالِفَها وأظهرَ دلالةَ الكتاب والسُّنّة عليها"(٤).

والعناوين الكُلِّيّة التي اشتمل عليها الكتاب – بحسب المطبوع منه – ما يأتي:

– أبواب السّمع والطاعة والفتن.

– أحكام الخوارج واللّصوص وما يتعلّق بهم.

– أبواب فضائل النّبي الكريم صلى الله عليه وسلم، والمقام المحمود له.

– أبواب فضائل الصحابة، وما يتعلّق بمسائل الخلافة والتفضيل، وخلافة معاوية رضي الله عنه.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١٢/٥)، سير أعلام النُّبلاء للذّهبي (٢٩٧/١٤).

(٢) كتاب السُّنّة للخلال (٤٣٠/٢).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٩٠/٧).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣٥٨/١٢).

- الرد على الروافض.
- أبواب القدر، والرَّدّ على القدريّة.
- أبواب الإيمان، والرَّدّ على المرجئة.
- أبواب متعلِّقة بإثبات أنّ القرآن كلام الله عزّ وجلّ وأنه غير مخلوق، والرد على الجهميّة واللفظيّة والواقفة.

كما أكثر من الاستشهاد بالأحاديث المرفوعة على أبواب الكتاب، وإذا لم يقف على قولٍ للإمام أحمد في المسألة التي يعرضها فإنه يستشهد بأقوال غيره من أئمّة السُّنّة.

وترجع أهمِّية الكتاب إلى أمور منها:

أ- إكثاره من الاستشهاد بالأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة في كلّ باب من أبواب الكتاب، بحيث بلغ مجموع ما ذكره منها ١٨٥٢.

ب- عنايته بذكر أقوال أئمّة الحديث وخصوصًا الإمام أحمد بن حنبل، فما أورده فيه من أقواله ليس له نظير في شيء من كتب المتقدِّمين.

والكتاب لم يُطبَع كاملًا، بل ما زال بعضه مفقودًا.

٢- كتاب الشّريعة: للمحدِّث القُدوة أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي البغدادي، "إمام عصره في الحديث والفقه"[(١)]، المتوفّى سنة ٣٦٠هـ.

وعلى الرّغم من أنّ الآجرِّي لم يُبيِّن في مقدِّمة كتابه الباعثَ له على تأليفه إلّا أننا يمكن أن نستشفَّ ذلك بالنَّظَر إلى الزّمان والمكان اللّذَينِ عاش فيهما، فهو عراقي، ومن المعلوم أنّ العراق كان يغُصّ في تلك المرحلة وما قبلها بـ"خلقٍ من أئمّة أهل الرّأي والفُرُوع، وعددٍ من أساطين المعتزلة والشِّيعة وأصحابِ الكلام الذين مشوا وراءَ المعقول وأعرضوا عمّا عليه السّلفُ من التّمسُّك بالآثار

(١) اجتماع الجيوش الإسلاميّة لابن القيّم (١٥٤).

النَّبويّة"[١]، فضلًا عن حالة الفوضى السِّياسيّة التي كانت تعصف بدار الخلافة آنذاك[٢].

وإلى هذا ألمح في موضع آخر حيث قال: "قد رسمتُ في هذا الكتاب – وهو كتاب الشّريعة من أوّلِه لآخره – ما أعلم أنّ جميع من شمله الإسلامُ محتاجٌ إلى علمه؛ لفساد مذاهب كثير من النّاس، ولِمَا قد ظهر من الأهواء الضالّة والبدع المتواترة ما أعلم أنّ أهل الحقّ تقوى به نفوسُهم، ومَقمَعة لأهل البدع والضّلالة على حسب ما علّمني الله عزّ وجلّ"[٣].

والكتاب يتناول عامّة مسائل الاعتقاد عند أهل الحديث، وقد قسّمه إلى ٢٦١ بابًا، بدأها بـ (باب: ذِكْر الأمر بلزوم الجماعة والنّهي عن الفُرْقة، بل الاتِّباع وترك الابتداع)، وختمها بـ (باب: عقوبة الإمامة والأمير لأهل الأهواء)، وأورد تحت كلّ باب من نُصُوص الكتاب والسُّنّة ما يدلّ على ما بوّب عليه، وكذلك ما يحضره من آثار الصّحابة والتّابعين وأتباعهم.

كما أنه التزم بعادة المحدِّثين – بصفته واحدًا منهم – في عدم إيراد حديثٍ أو أثر دون ذِكر سند أو أكثر له مقدِّمًا الأقوى في الغالب، ولم يُخِلَّ بذكر الإسناد إلّا نادرًا، وحرص في كثير من الأحايين على التّعليق على ما يورده من الشّواهد ببيان وجه الاستدلال تارة، وبالرَّدّ على المخالفين من المرجئة والخوارج وغيرهم تارةً أخرى[٤].

والكتاب ثريٌّ جدًّا بالأدلّة والشّواهد حيث بلغت النُّصُوص المسندة فيه وحدها ٢٠٨٠ نصًّا، وقد نقل عنه غير واحد كابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ) وابنِ القيّم

(١) تذكرة الحفّاظ للذّهبي (١٥٠/٢).

(٢) انظر: مقدِّمة تحقيق د. عبد الله الدّميجي لكتاب الشّريعة للآجُرِّي (٥٠/١).

(٣) الشّريعة للآجُرِّي (٢٥٦٣/٥).

(٤) انظر: مقدِّمة تحقيق د. عبد الله الدّميجي لكتاب الشّريعة للآجُرِّي (١٩١/١).

(ت:٧٥١هـ) والذّهبي (ت:٧٤٨هـ)، ويؤخذ على الآجُرِّي تساهلُه في إيراد بعض ما لا يثبت به اعتقادٌ من الأحاديث الضّعيفة والإسرائيليّات[١].

والكتاب مطبوع.

٣- كتاب الإبانة عن شريعة الفِرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة: للمحدِّث العابد أبي عبدالله عُبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَريّ، عالم الحنابلة وشيخ العراق، المعروف بـ (ابن بَطَّة) المتوفّى سنة ٣٨٧هـ.

ويُعرَف هذا الكتاب بـ (الإبانة الكبرى) تفريقًا بينه وبين كتابٍ آخر له سيأتي الكلام عليه بعده مباشرة.

وقد بيّن ابن بطّة الباعثَ له على تأليفه فقال في مقدِّمته: "أمّا بعد: يا إخواني - عصَمَنا الله وإيّاكم من غَلَبة الأهواء ومُشَاحنة الآراء، وأعاذَنا وإيّاكم من نُصرة الخطأ وشماتة الأعداء، وأجارَنا وإيّاكم من غِيَرِ الزّمان، وزخاريفِ الشّيطان - فقد كَثُرَ المغترُّون بتمويهاتها، وتباهى الزّائغون والجاهلون بِلِبْسَة حُلّتها، فأصبحنا وقد أصابَنا ما أصابَ الأُممَ قَبْلَنا، وحلَّ الذي حذّرناه نبيُّنا صلى الله عليه وسلم من الفُرقة والاختلاف، وتركِ الجماعة والائتلاف، وواقَعَ أكثرُنا الذي عنه نُهينا، وتَرَكَ الجمهورُ منّا ما به أُمِرْنا، فخُلِعَتْ لِبسةُ الإسلام، ونُزِعَتْ حِلْيةُ الإيمان، وانكشف الغطا وبَرِح الخفاء، فعُبِدَتِ الأهواءُ واستُعْمِلَتِ الآراء، وقامت سوقُ الفتنة وانتشرت أعلامُها، وظهرت الرِّدّةُ وانكشَفَ قناعُها، وقُدِحَتْ زِنادُ الزّندقة فاضطرمَتْ نيرانُها ... " إلخ[٢]

والكتاب كسابقه من حيث الشُّمُوليّة فهو يتعرّض لمعظم مسائل العقيدة السّلفيّة بأدلّتها، حيث قسّمه ابنُ بَطّةَ إلى أبوابٍ بلغت في الأجزاء المطبوعة منه ١١٩ بابًا، بدأها بـ(باب: ذِكْر الأخبار والآثار التي دعت إلى جمع هذا الكتاب وتأليفه)،

---

(١) انظر: مقدِّمة تحقيق د. عبد الله الدّميجي لكتاب الشّريعة للآجُرِّي (١/١٨٥ - ٢٠٣).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بَطّة (١/١٦٣).

وآخر باب في تلك الأجزاء هو (باب: ما كان من تفضُّل الله عزّ وجلّ على أُمّة محمد صلى الله عليه وسلم بخلافة أبي بكر وقيامِه في الرِّدّة).

وقد حشد تحت كلّ باب كثيرًا من نُصُوص الكتاب والسُّنّة، ثمّ ما وجده من أقوال السّلف من الصّحابة والتّابعين ومَن بعدهم من أئمّة السُّنّة، كما التزم بألّا يورد حديثًا أو أثرًا إلّا مقرونًا بسلسلة رواته.

كما أنه ربّما علّق على ما يورده من الشّواهد ببيان وجه الاستدلال، أو الرَّدّ على المخالفين من الخوارج والمعتزلة وغيرهم.

وبالجملة فالكتاب يُعَدّ خِزانةً علميّة ملأى بالأدلّة والآثار، إذ بلغت الأحاديثُ والآثار في المطبوع فقط (٣٣١٨)؛ إذ الكتاب ناقص[١]، وقد نقل عنه غيرُ واحد كابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ) وابنِ القيّم (ت:٧٥١هـ) وغيرهم، وأشار الحافظ الذّهبي (ت:٧٤٨هـ) إلى أنّ الكتاب "دلّ على علمٍ واسع، وكثرةٍ من الحديث والآثار"[٢].

وإن كان ثَمّة مأخذ على ابن بَطّة في كتابه هذا فهو تسمُّحُه في نقل بعض الأخبار الواهية، وإيراد بعض الإسرائيليّات المنقولة عن كعب الأحبار ووهب بن مُنَبِّه وغيرهما.

٤- الشّرح والإبانة على أصول السُّنّة والدِّيانة، ومجانبة المخالفين ومباينة أهلِ الأهواء المارقين: للمصنِّف نفسه.

وهذا الكتاب يُعرف عند العلماء بـ (الإبانة الصُّغرى)؛ اختصارًا، وتفريقًا بينه وبين الإبانة الكبرى، وموضوع الكتاب هو موضوع كتابه السّابق نفسُه.

وقد أفصح ابنُ بَطّةَ عن سبب تأليفه لهذا الكتاب بقوله في مقدِّمته: "إني لَمّا رأيتُ ما عمّ النّاسَ وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه، من فظائع الأهواء وقذائع الآراء، وتحريفِ سُنّتِهم وتبديلِ دِينهم، حتى صار ذلك سببًا لفُرقَتِهم، وفتْحِ بابِ البليّة والعمى على أفئدتهم، وتشتيتِ أُلفَتِهم وتفريقِ جماعتهم، فنبذوا الكتابَ وراءَ

(١) انظر: مقدّمة د.حمد التويجري في تحقيق كتاب الإبانة الكبرى (٢٥/٩).
(٢) العرش للذّهبي (٤١٧/٢).

ظُهُورهم، واتّخذوا الجهّال والضُّلّال أربابًا في أمورهم، من بعد ما جاءهم العلمُ من ربّهم.

استعملوا الخُصُوماتِ فيما يدّعون، وقطعوا الشّهاداتِ عليها بالظُّنُون، واحتجُّوا بالبُهتان فيما ينتحلون، وقلَّدُوا دينهم الذين لا يعلمون، فيما لا برهانَ لهم به من الكتاب، ولا حُجَّةَ عندهم فيه من الإجماع"[1].

وجمَعَ فيه ما رأى أنه "لا يسَعُ المسلمين جهلُه، ولا يَعْذُرُ الله تبارك اسمُه مَن أضاعَه، ولا ينظر إلى من خالَفَهُ وطعَنَ عليه ممّن دَحِضَتْ حُجّتُه"[2].

ونظرًا للشَّبَه الكبير بين الإبانتين الصُّغرى والكُبرى اسمًا وموضوعًا ومادّةً فقد اختلف الباحثون في طبيعة هذا الكتاب: أهو مختصرٌ من الإبانة الكبرى؛ وذلك بالنَّظَر إلى أنّ موضوع الكتابين واحد كما أنّ مادّتهما متّفقةٌ في الغالب مع انفراد الإبانةِ الصّغرى بحذف الأسانيد[3]، أم هو كتاب مستقلّ بنفسه؛ وذلك بالنَّظَر إلى أنّ ابن بطّةَ لم يُشِرْ في مقدّمته إلى كونه قصد الاختصار – وهو ما جرت عليه عادة المصنِّفين –، بالإضافة إلى أنه تضمّن كثيرًا من الأحاديث والآثار والأبواب المهمّة التي ليس لها ذكرٌ في كتاب الإبانة الكبرى؟[4].

ولعلّ الأقرب – والعلم عند الله – أنّ كتاب الإبانة الصُّغرى ليس اختصارًا لكتاب الإبانة الكبرى بالمعنى الحرفيّ لهذا الكلمة، ولكنه في معنى الاختصار، وكأنه لمّا كان موضوعُ الكتابين يشغل حيّزًا كبيرًا من اهتمام ابن بطّة شرع في

(١) الشّرح والإبانة المعروف بالإبانة الصُّغرى لابن بَطّة (٢٠).

(٢) الشّرح والإبانة المعروف بالإبانة الصُّغرى لابن بَطّة (٢١).

(٣) انظر: مقدّمة رضا نعسان في تحقيقه لكتاب الشّرح والإبانة المعروف بالإبانة الصُّغرى (٨٨).

(٤) انظر: مقدّمة عادل آل حمدان في تحقيقه لكتاب الشّرح والإبانة المعروف بالإبانة الصُّغرى لابن بَطّة (٥).

تأليف الإبانة الكبرى وأطال النَّفَس في الاستدلال على ما فيه واستفرغ وُسْعَه في سرد أسانيد الأحاديث والآثار – ولو تعدَّدَت –، ثُمّ حين فرغ منه وجد أنّ طولَ الكتاب وسعةَ مادّته وتشعُّبَ مباحثه صيّره كتابًا خاصًّا بالخاصّة، ومن ثَمّ فقد نهض مرّة أخرى لتأليف كتابٍ آخر في الموضوع ذاته يكون سهلَ المأخذ قريبَ المتناوَل، ولهذا قلَّلَ الأبواب والأدلّة، وجرّدَه من الأسانيد.

وإنما عبّرنا بكون الإبانة الصُّغرى كالاختصار للإبانة لكبرى؛ من جهة تعويله الكُلّيّ عليه في الاستدلال، وهو ما أوجد التّشابُه بين الكتابين.

وعلى كلٍّ فيمكن حصر الفَرْق بين الكتابين فيما يأتي:

أ – أنّ كتاب الإبانة الكبرى أطول نَفَسًا وأوسع مادّة، فأبوابه أكثر وأدلّته أغزر.

ب – أنّ جميع الأحاديث والآثار التي ساقها ابن بَطّةَ في كتاب الإبانة الكبرى مُسندةٌ، بخلاف كتاب الإبانة الصُّغرى الذي حذف منه الأسانيد "طلبًا للاختصار، وعُدُولًا عن الإطالة والإكثار"[(١)].

جـ. أنّ كتاب الإبانة الكبرى لم يُطبَع كاملًا، بخلاف الإبانة الصُّغرى.

ويحسن أن نختم بتنبيه لطيف وهو أنه "إذا ذُكِرَ كتابُ الإبانة مطلقًا أو بدون إضافة فالمراد الإبانة الكبرى، كما يفعل ذلك الإمام ابن تيميّة (ت:٧٢٨هـ) وابن القيّم (ت:٧٥١هـ) في نقولهما عنه"[(٢)].

والكتاب مطبوع ولله الحمد والمنّة.

٥- كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة: الحافظ الحُجّة أبي القاسم هِبَة الله بن الحسن بن منصور الطّبري اللّالَكَائي، نزيل بغدادَ وأحد "أوعية العلم، ومن كبار الشّافعيّة"[(٣)]، المتوفَّى سنة ٤١٨هـ.

---

(١) انظر: الشّرح والإبانة المعروف بالإبانة الصُّغرى لابن بَطّة (٢١).

(٢) مقدِّمة رضا نعسان في تحقيقه لكتاب الشّرح والإبانة المعروف بالإبانة الصُّغرى (٣٢).

(٣) العلوّ للعليّ الغفّار للذّهبي (٢٤٤).

وتتفاوت استعمالات العلماء في تسمية هذا الكتاب اختصارًا ما بين (السُّنَن)[١]، و(شرح السُّنَن)[٢]، و(شرح اعتقاد أهل السُّنّة)[٣]، و(أصول السُّنّة)[٤] و(شرح أصول السُّنّة)[٥]، و(مسند اللّالَكَائي)[٦].

وقد بيّن اللّالَكَائي سببَ تأليف كتابه هذا فقال: "وقد كان تكرَّرَتْ مسألةُ أهل العلم إيّايَ – عودًا وبدءًا – في شرح اعتقادِ مذاهبِ أهل الحديث – قدّسَ الله أرواحَهم، وجعل ذِكْرَنا لهم رحمةً ومغفرة – فأجبتُهم إلى مسألتهم؛ لِمَا رأيتُ فيه من الفايدة الحاصلة والمنفعة السَّنيّة التّامّة، وخاصّةً في هذه الأزمنة التي تناسى علماؤها رسومَ مذاهب أهل السُّنّة، واشتغلوا عنها بما أَحدثوا من العُلُوم الحديثة حتى ضاعت الأُصُول القديمة التي أُسِّسَتْ عليها الشّريعة، وكان علماء السّلف إليها يدعون، وعلى طريقها يَهْدون، وعليها يُعَوِّلون، فجدَّدْتُ هذه الطّريقة لتُعرَف معانيها وحِجَجُها، ولا يُقتَصَر على سماع اسمها دون رسمها"[٧].

كما بيّن منهجَه وشرطَه فيه فقال: "ثُمّ أستَدِلّ على صِحّة مذاهب أهل السُّنّة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن وجدتُ فيهما جميعًا ذكرتُهما، وإن وجدتُ في أحدهما دون الآخر ذكرتُه، وإن

---

(١) انظر: عمدة القاري للعَيني (١٠٨/١)، الإتقان في علوم القرآن للسُّيُوطي (١٤/٢)، أقاويل الثِّقات لمَرْعي الكَرْمي (٢٣٣).

(٢) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر (٥٤).

(٣) انظر: العلوّ للعلي الغفّار للذّهبي (٢٤٤).

(٤) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيميّة (١٣/٥)، منهاج السُّنّة النّبويّة له أيضًا (٣٦٦/٢)، بُغيَة المُرتاد له أيضًا (٢٨٦).

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧٥/١٧).

(٦) انظر: الانتصار في الرَّدّ على المعتزلة القَدَريّة الأشرار للعِمْراني (٤٩٠/٢ و٤٩٤)، شرح الصُّدُور للسُّيُوطي (٨٤).

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة للّالَكائي (٢٨/١).

لم أجد فيهما إلّا عن الصّحابة الذين أمَرَ الله ورسولُه أن يُقتدى بهم ويُهتدى بأقوالهم ويُستضاء بأنوارهم؛ لمشاهدتِهم الوحيَ والتّنزيل، ومعرفتِهم معاني التّأويل احتَجَجْتُ بها، فإن لم يكن فيها أثرٌ عن صحابيٍّ فعن التّابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشِّفاء والهدى، والتّديُّن بقولهم القُربة إلى الله والزُّلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عوَّلنا عليه، ومن أنكروا قولَه أو ردُّوا عليه بِدعتَه أو كفَّروه حَكَمْنا به واعتقدناه"(١).

والكتاب معدودٌ من أمّهات كتب الاعتقاد لدى أهل الحديث، كما أنه من الكتب المسندة حيث التزم اللّالكائي بأن لا يورد حديثًا أو أثرًا دون سرد إسناده، وقد زاد مجموعُ ما فيه من الأحاديث والآثار على (٢٥٠٠)(٢).

وخلافًا للآجُرّيّ (ت:٣٦٠هـ) وابنِ بطّةَ (ت:٣٨٧هـ) فإنّ اللّالَكَائيَّ لا يُعلِّق على ما يورده، وإنما يكتفي بسرد الأدلّة من الآيات والأحاديث وذكرِ ما ورد من الآثار، ولكنه ربّما ختم بعضَ المباحث برؤىً ومنامات تشهد لَمَا عقد تلك المباحث من أجله، كما أنه لا يَذكُر المذاهبَ المخالفة في المسائل التي يتكلّم عليها إلّا نادرًا(٣).

وعلى الرّغم من أهمّيّة الكتاب وجلالة مصنِّفه إلّا أنّ أبرز ما يؤخذ عليه ما يأتي:

أ- عدم عنايته "بجانب التّنظيم؛ لا في عناوين الكتاب ولا في موضوعاته، فالعناوين لم تُنَظَّم بحيث تشمل أبوابًا وفصولًا يُعرف منها بدايةُ الباب ونهايتُه

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة للّالَكَائي (٢٩/١).

(٢) انظر: مقدّمة د. أحمد بن سعد الغامدي في تحقيقه لشرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة (١٤٢).

(٣) انظر: مقدّمة د. أحمد بن سعد الغامدي في تحقيقه لشرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة (١٤٢).

ومحتواه، وإنما يسوق الموضوعات سوقًا تحت عنوان (سياق كذا وكذا)، ولم يَستَعمِلْ كلمةَ (باب) إلّا أربع مرّات"[1].

ب- أنّ اللّالَكَائيَّ وإن كان - كأكثر المتقدِّمين - لا يستدلّ بشيء إلّا مقرونًا بإسناده إلّا أنّ كتابه لم يخلُ من الضّعيف، بل حتى الواهي وإن كان ذلك نادرًا.

والكتاب مطبوع ولله الحمد والمنّة.

٦- كتاب الحُجّة في بيان المَحَجّة وشرح التّوحيد ومذهب أهل السُّنّة[2]: للحافظ المتفنِّن أبي القاسم إسماعيلَ بنِ محمد بن الفضل بن عليّ القُرَشيّ الطَّلْحيّ التَّيْميّ الأصبهانيّ المعروفِ بـ(قِوَام السُّنّة)[3]، "إمام أئمّة وقتِه، وأستاذ علماء عصره، وقُدوة أهل السُّنّة في زمانه"[4]، المتوفَّى سنة ٥٣٥هـ.

وقد نصّ في مقدِّمته على ما دفعه لتصنيف كتابه هذا فقال: "وحين رأيتُ قوام الإسلام بالتّمسُّك بالسُّنّة، ورأيتُ البدعةَ قد كثرت، والوقيعةَ في أهل السُّنّة قد فشت، ورأيتُ اتّباعَ السُّنّة عند قوم نقيصةً، والخوضَ في الكلام درجةً رفيعة، رأيتُ أن أُملي كتابًا في السُّنّة يعتَمِد عليه مَن قَصَدَ الاتِّباعَ وجانبَ الابتداع، وأُبيّن فيه اعتقادَ أئمّة السَّلَف، وأهلَ السُّنّة في الأمصار، والرّاسخين في العلم في الأقطار، ليلزمَ المرءِ اتِّباعَ الأئمّة الماضين، ويجانبَ طريقة المبتدعين، ويكونَ من صالحي الخَلَف لصالحي السَّلَف"[5].

---

(١) انظر: مقدِّمة د. أحمد بن سعد الغامدي في تحقيقه لشرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة (١٤٤).

(٢) على الرّغم من أنّ هذا هو اسم الكتاب الذي صرّح به المصنِّف في مقدِّمة الكتاب إلّا أنني لا أدري لماذا طُبِع الكتاب باسم (الحُجّة في بيان المَحَجّة وشرح عقيدة أهل السُّنّة)!

(٣) قِوَام - بكسر القاف وتخفيف الواو - ومعناه: عماد الشّيء وما يقوم عليه. انظر: جمهرة اللُّغة لابن دُريد (٩٧٨/٢)، البارع في اللُّغة لأبي علي القالِي (٥١٧)، النّظم المستعذب لابن بطّال الرَّكْبي (٣٢/١) .

(٤) تاريخ الإسلام للذّهبي (٣٦٨/٣٦).

(٥) الحُجّة في بيان المحَجّة (٩٣/١).

والكتاب من كتب الاعتقاد الأثريّة الشّاملة، حيث تناول كثيرًا من مسائل الاعتقاد، جعلها في ١٤بابًا مبدوءةً بـ (باب: في التّوحيد) ومختومةً بـ (باب: في اجتناب البدع والأهواء)، ووضع تحت هذه الأبواب ٢٨٠ فصلًا[١].

كما أنه يُعَدّ في الجملة من كتب الاعتقاد المسندة، وإن كان قد أورد كثيرًا من الآثار دون إسناد، وقد بلغ مجموعُ ما فيه من الأحاديث والآثار المسندة (٩١٦).

والحافظ قِوَام السُّنّة لا يكتفي بالاستدلال فحسب، وإنما يُعَقِّب على كثيرٍ ممّا يحتجّ به بالشّرح والبيان والاستنباط، وفيها تظهَر سعة اطِّلاعه وتنوّع معارفه وقوّة حُجّته.

وأمّا أبرز ما يؤخذ على الكتاب فما يأتي:

أ- عدم ترتيبه لأبوابِ الكتاب وفُصُولِه بالطّريقة المثلى، حيث أدخل تحت بعضِ الأبواب فُصُولًا كثيرة غيرَ مطابقة لها في التّرجمة، ومن ذلك أنه عَنْوَنَ بـ (باب: ما ورد في كتاب الله عزّ وجلّ من بيان أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق) وذكر تحته (فصلٌ: في الرَّدّ على الجهميّة الذين أنكروا صفات الله عزّ وجلّ، وسمَّوا أهلَ السُّنّة مُشبِّهة)، و(فصلٌ: يدلّ على النَّظَر من الله عزّ وجلّ إلى عبده وإعراضه عنه)، و(فصلٌ: في ذِكر الأهواء المذمومة).

ب- تكراره الكلام على الموضوع الواحد في أماكن متعدِّدة، وخاصّةً مبحث: (القرآن كلام الله غير مخلوق).

جـ - إيراده كثيرًا من الآثار مجرَّدةً من الأسانيد، وكذلك إيراده أحاديثَ في غاية الضّعف دون بيان، وإن كان هذا قليلًا جدًّا[٢].

---

(١) انظر: مقدِّمة محقِّقي كتاب الحُجّة في بيان المحَجّة (٦٦).

(٢) انظر: مقدِّمة محقِّقي كتاب الحُجّة في بيان المحَجّة (٦٨).

المبحث الثاني

المصنّفات العقديّة المتعلِّقة بباب أو أبواب معيَّنة

وهذا أحد أنواع التّصنيف العقدي، وهو ما لم يَقصِد به مصنِّفُه استيعابَ جميع الأبواب الاعتقاديّة، سواءٌ خصّصه لمسألة واحدة كالإمامة أو الصّحابة، أو عَرَضَ فيه لأكثر من مسألة كالإيمان والصِّفات والقدر.

وهذا النّوع – كما لا يخفى – أكثر من النّوع الذي سبقه.

كما أنّ هذا النّوع أعمّ من جهة أنّ ما يتضمّنه من أحاديث وآثار قد تجيء مسندةً وقد تجيء مجرَّدة من الأسانيد؛ أما النّوع الأوّل فليس كذلك؛ فإنّ أهمّ ما يُميِّزه هو كون مصنِّفيه لا يوردون حديثًا ولا يسوقون أثرًا إلا بإسناد.

والغالب أنّ الحامل على إفراد بعض العلماء أبوابًا معيّنة بتصانيفَ خاصّة وجود مناسبة تقتضي ذلك؛ مثل نشوء أقوالٍ بدعيّة في هذا الباب أو ذاك، أو ورود سُؤالٍ للعالم عن مذهبه وقوله، أو وقوع حدث متعلّق ببعض المسائل الاعتقاديّة، بحيث تمسّ الحاجة إلى بيان ما جاء فيه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم من الأحاديث، وما رُوي عن السّلف من الآثار، وربّما توسّع أكثر من ذلك.

فمثلًا كتب أبو عمرو الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ) رسالتَه في القدر بسبب سؤال ورده من صالح بن بكر حيث قال: "أما بعد: فقد بلغني كتابُك تذكر فيه أنّ الكتب قد كثرت في الناس، وردَّ الأقاويلَ في القدر بعضُهم على بعض، حتى يُخَيَّل إليكم أنكم قد شككتم فيه، وتسألني أن أكتبَ إليك بالذي استقرَّ عليه رأيي وأقتصر في المنطق، ونعوذ بالله من التّحيُّر من ديننا، واشتباه الحق والباطل علينا"[1].

وأفرد أبو عبد الرّحمن النّسائي (ت:٣٠٣هـ) كتابًا في مناقب علي رضي الله عنه وسمّاه: (خصائص عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه)، وحين سُئِلَ عن

(١) سير أعلام النبلاء (١٢٩/١٤).

سبب تخصيصه لعليّ دون فضائل الشّيخين قال: "دخلتُ دمشقَ والمنحرفُ بها عن عليٍّ كثير؛ فصنَّفتُ كتابَ الخصائص رجوتُ أن يهديهم الله تعالى"(١).

وعودًا على بدء فسوف نعرض بعض هذه المصنَّفات وذلك على النّحو الآتي:

١- **كتاب الإيمان ومعالمه، وسُنَنه، واستكماله، ودرجاته،** للإمام المتفنِّن أبي عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهروي البغدادي المتوفَّى سنة ٢٢٤هـ.

والكتاب عبارة عن رسالة صغيرة في موضوع الإيمان، وتُعَدّ من أوّل ما صُنِّف في هذا الموضوع المهمّ.

وقد بيَّن سبب تأليفها في المقدّمة بقوله: "أما بعد: فإنك كنتَ تسألني عن الإيمان، واختلافِ الأُمّة في استكماله وزيادتِه ونقصِه، وتذكر أنك أحببتَ معرفةَ ما عليه أهل السُّنّة من ذلك، وما الحُجّة على مَن فارقَهم فيه؟"(٢).

وقد تناول في هذه الرِّسالة عِدّة موضوعات كثر اختلاف النّاس فيها وتنازعهم عليها، بحيث أفرط قوم فكفّروا بالذّنوب، وفرّط آخرون فأخرجوا العمل من مسمّى الإيمان، فكانت تلك الموضوعات بحاجةٍ إلى الكلام عليها وفهم نصوصها، والوقوف على أصولها، وتحرير مناطاتها، وإزالة ما أُثير حولها من إشكالات.

وقد جعل موضوعات الرّسالة تحت الأبواب التالية:

باب: نعت الإيمان في استكماله ودرجاته.

باب: الاستثناء في الإيمان.

باب: الزّيادة في الإيمان والانتقاص منه.

باب: تسمية الإيمان بالقول دون العمل.

باب: مَن جَعَلَ الإيمانَ المعرفةَ بالقلب وإن لم يكن عمل.

---

(١) الإبانة عن شريعة الفِرقة الناجية لابن بطّة (٢٥٤/٤).

(٢) كتاب الإيمان (ص٩).

باب: ذكر ما عابت به العلماء من جَعَلَ الإيمانَ قولًا بلا عمل، وما نهوا عنه من مجالستهم.

باب: الخروج من الإيمان بالمعاصي.

باب: ذكر الذُّنُوب التي تلحق بالكبائر بلا خروج من الإيمان.

وترجع أهمِّيّة الكتاب إلى أمور، منها:

أ- جلالة المؤلِّف وتقدُّم طبقته العلميّة، فهو من أقران الإمام أحمد بن حنبل.

ب- تقدُّم زمن الكتاب، فهذا الكتاب وكتاب الإيمان لابن أبي شيبة أقدم ما أُفرِد في موضوع الإيمان.

جـ - أنّ أبا عُبيد من أئمّة الحديث، فهو لا يورد شيئًا عن السّلف إلّا مشفوعًا بإسناده.

والكتاب مطبوع ولله الحمد.

٢- **خلق أفعال العباد، والرَّدّ على الجهميّة وأصحاب التّعطيل**؛ للإمام الكبير أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري المتوفَّى سنة ٢٥٦هـ.

والكتاب من الكتب المسندة، جمع فيه الإمام البخاري الآياتِ والأحاديثَ والآثارَ التي تدّل على أنّ أفعال العباد مخلوقة، وأنّ القرآن كلام الله ليس بمخلوق.

وعلى الرّغم من أنّ الكتاب مسند إلا أنه ربّما ساق بعض الآثار المشهورة دونما إسناد؛ استغناءً بشُهرتها عن سندها.

وقد اعتنى البخاري فيه ببيان المعاني الصّحيحة للنُّصوص وفق اللّسان العربي، مشيرًا إلى انتشار العُجمة بين النّاس وأثرها السّيئ في توليد الغلط في فهم النّصوص.

كما ساق حُجَج المخالفين وردّ عليها، والغالب على ردوده وتعليقاته الاختصار؛ إلّا في مسألة الفرق بين القراءة والمقروء فقد توسّع فيها كثيرًا، وسبب

هذه الإطالة وهذا التّوسُّع ما وقع بين أهل الحديث في زمانه من الخلاف في هذه المسألة(١).

وجاءت أبواب الكتاب على النّحو الآتي:

باب: ما ذكر أهل العلم للمعطِّلة الذين يريدون أن يُبدِّلوا كلامَ الله عزّ وجلّ.

باب: أفعال العباد.

باب: التعرُّب بعد الهجرة.

باب: الرَّدّ على الجهميّة وأصحاب التّعطيل.

باب: ما جاء في قول الله ﴿ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "بلِّغُوا عنّي ولو آية، وليبلّغ الشّاهدُ الغائبَ"، وإنّ الوحي قد انقطع.

باب: ما كان النّبيُّ يذكره ويرويه عن ربّه عزّ وجلّ.

باب: ما كان النّبيُّ يستعيذ بكلمات الله لا بكلام غيره.

باب: ما نَقَشَ النّبيُّ في خاتمه من كتاب الله، وما يَدخُل به الحاجة.

باب: قول الله جلّ ذِكرُه عن أهل النّار من الكفار والمشركين وعَبَدة الأوثان ﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]

باب: ما يدُلّ على أصوات العباد قولُ النّبيّ صلى الله عليه وسلم: "أكثرُ منافقي أُمّتي قُرّاؤها".

باب: قول الله تعالى ﴿فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٣].

---

(١) انظر: مقدِّمة محقّق لخلق أفعال العباد (١/٨٤ و٨٧).

٣- **كتاب الاختلاف في اللفظ والرَّدّ على الجهميّة والمشبِّهة**، للعلامة والأديب المتفنِّن أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّيْنَوَرِي المتوفَّى سنة ٢٧٦هـ.

والكتاب عبارة عن رسالة صغيرة، تناول فيها مسائل عقديّة متفرِّقة أملتها طبيعة الظّرف الذي اقتضى تصدِّيه لتأليفه، وهي على النّحو التالي:

- الرَّدّ على نُفاة القدر.
- الرَّدّ على أهل الجبر.
- الرَّدّ على نُفاة الصفات والقائلين بالمجاز والزاعمين أنّ صفات الله كلها معنى واحد.
- الرَّدّ على القائلين بخلق القرآن.
- الرَّدّ على متأوِّلي الصِّفات.
- الرَّدّ على القائلين أنّ اليد هي النِّعمة.
- الرَّدّ على متأوّل الرُّوح.
- الرَّدّ على نُفاة النَّظَر لوجه الله يوم القيامة.
- الرَّدّ عل نُفاة صفة النفس.
- الرَّدّ على متأوّلي العرش.
- الرَّدّ على نُفاة الخُلّة لله.
- الرَّدّ على متأوّلي الاستواء.
- الرَّدّ على متأوّلي صفة الأصابع.
- الرَّدّ على المشبِّهة.
- مجمل اعتقاد السَّلَف في الصِّفات.
- الرَّدّ على النّواصب والرّوافض.
- ذكر مسألة اللّفظ.

- فصل مسألة اللّفظ.
- هل الإيمان مخلوق أم لا؟

وقد أشار في مقدِّمة الكتاب إلى أنّ الباعث له على تأليفه ما وقع فيه جماعةٌ من أهل الحديث من الاختلاف في زمانه في بعض المسائل، حتى اشتغل بعضهم ببعض تكفيرًا وتضليلًا فقال: "وكان آخر ما وقع من الاختلاف أمراً خُصَّ بأصحاب الحديث الذين لم يزالوا بالسُّنّة ظاهرين، وبالاتِّباع قاهرين، يُداجَون بكلّ بلد ولا يُدَاجُون، ويُستَتَر منهم بالنِّحَل ولا يَستَتِرون، ويَصدَعُون بحقِّهم الناس ولا يَستَغشون، ولا يرتفع بالعلم إلّا مَن رفعوا، ولا يتّضع فيه إلّا مَن وضعوا، ولا تَسير الرُّكبان إلّا بذِكْر مَن ذكروا، إلى أن كادَهم الشّيطانُ بمسألةٍ لم يجعلها الله تعالى أصلًا في الدِّين ولا فرعًا، في جهلها سَعةٌ وفي العلم بها فضيلة، فنمى شرُّها وعظم شأنُها حتى فرَّقَتْ جماعتَهم، وشتّتَتْ كلمتَهم، ووهَّنَتْ أمرَهم، وأشمَتَتْ حاسدِيهم، وكَفَتْ عدوَّهم مؤنتَهم بألسنتهم وعلى أيديهم، فهو دائبٌ يضحك منهم ويستهزئ بهم؛ حين رأى بعضَهم يُكفِّر بعضًا، وبعضَهم يلعن بعضًا، ورآهم مختلفين وهم كالمتّفقين، ومتباينين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسَه قد صار لهم سِلْمًا بعد أن كان لهم حربًا.

ولمّا رأيتُ إعراضَ أهل النَّظَر عن الكلام في هذا الشّأن منذ وقع، وتركَهم تلقِّيه بالدواء حين بدا، وبكشف القناع عنه حين نجم، إلى أن استحَكَم أساسُه، وبسق رأسُه، وجرى على اعتياد الخطأ فيه الكهل، ونشأ عليه الطِّفل، وعسر على المُداوين أن يخرجوا من القلوب ما قد استحكَمَ بالإلف، ونبت على شراه اللّحم؛ لم أر لنفسي عذراً في ترك ما أوجبه الله عليّ بما وهب من فضل المعرفة، في أمرٍ استفحَلَ بأن قصَّرَ مُقصِّر، فتكلّفْتُ بمبلغ علمي ومقدار طاقتي ما رجوتُ أن

يَقضي بعضَ الحقّ عني، لعلّ الله ينفع به؛ فإنه بما شاء نفع، وليس على مَن أراد الله بقوله أن يسأله الناسُ، بل عليه التّبصير وعلى الله التّيسير"[1].

وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة.

٤- كتاب التّوحيد وإثباتُ صفات الرَّبّ عزّ وجلّ: للإمام الحافظ أبي محمد بن إسحاق بن خُزَيمة السُّلَميّ، إمام نيسابور في عصره، الملقَّب بـ(إمام الأئمّة) والمتوفَّى سنة ٣١١هـ.

وقد كان الباعثُ له على تأليف كتابه هذا هو خوفَه على بعض أحداث طُلّاب العلم والحديث - ممّن لعلّه كان يحضر بعضَ مجالس أهل الزّيغ والضّلالة من المعتزلة وغيرهم - أن يميلوا عن الحقّ والصّواب من القول إلى البَهت والضّلال جرّاءَ ما كان يسمعه منهم من الشّبهات والتّشكيكات في مسألتي (القدر) و(ما يجب إثباتُه لله عزّ وجلّ من الصِّفات)، فحرص على تصنيف كتاب يجمع بين "إثبات القول بالقضاء السّابق والمقادير النّافذة قبل حدوث كَسْب العِبَاد، والإيمانِ بجميع صِفات الرّحمن الخالقِ جلّا وعلا ممّا وصَفَ الله به نفسَه في محكَم تنزيله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفِه، تنزيلٌ من حكيم حميد، وبما صحّ وثبَتَ عن نبيّنا صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الثّابتة الصّحيحة بنقل أهل العدالة موصولًا إليه صلى الله وسلم"[2].

ثمّ ذكر أنه فرغ من إملاء كتابِ (القَدَر)، وجَعَلَ هذا الكتابَ خاصًّا بـ(التّوحيد).

ومن تصفّح الكتابَ وجد أنّ غالب مادّته تتمحور حول إثبات الصِّفات الخبريّة، كما أنه بوَّب واستدلّ على مسائلَ أُخَر كمسألة رؤية الله والشّفاعة.

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرَّدّ على الجهمية والمشبهة (ص٢٠).

(٢) كتاب التّوحيد وإثبات صفات الرَّبّ عزّ وجلّ لابن خزيمة (١٠).

وطريقتُه فيه أن يعقد لكلِّ مسألة باباً يورد تحته ما يرى كفايتَه من الآيات والأحاديث المسندة في البرهنة على ما عَنْوَنَ له، وربّما أشار لأقوال المخالفين وردّ عليهم، وقد بلغت أبوابُ الكتاب ستًّا وثمانين باباً، وحوى أكثر من ٧٥٠ حديثًا.

والكتاب مطبوعٌ كاملًا.

٥- **دلائل النُّبوّة**، للحافظ الكبير أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، صاحب حلية الأولياء، والمتوفَّى سنة ٤٣٠هـ.

ويُقصَد بـ(دلائل النُّبوّة): العلامات والبراهين المستلزمة لصدق النّبيِّ صلوات الله وسلامه عليه فيما شرّفه الله به من النُّبوّة.

وقد نصّ أبو نُعيم في مقدِّمة الكتاب على سبب تأليفه؛ وهو أنّ بعض طلاب الحديث طلبوا منه أن يضع لهم كتابًا يجمع دلائل النّبوّة حيث يقول: "أما بعد: فقد سألتم – عمَرَ اللهُ بالبصائر الجميلة طويّاتِكم، ونوّرَ في المسير إلى وفاقه أوعيتَكم ونيّاتِكم – جمعَ المنتشر من الرِّوايات في النُّبوّة والدّلائل والمعجزات والحقائق ..."[(١)].

والكتاب المطبوع في الحقيقة كتاب مختصر، أما الأصل فلم يُطبع حتى الآن، وسلك أبو نُعيم في عمل الكتاب طريقة المحدِّثين، بأن يضع عنوانًا الفصل ثم يورد تحته ما يريد من الأحاديث والآثار مقرونة بأسانيدها؛ من غير أن يشير – على عادة غالب المحدِّثين – إلى ما شاب بعضَ تلك الأسانيد من علل الضّعف، كما أنه لا يتوانى في سرد ما وقف عليه من طرق الحديث الواحد ولو كثرت وتعدّدت.

وقد اشتمل الكتابُ بصورته المطبوعة على واحد وثلاثين فصلًا، خصَّص منها الفصولَ الأربعة الأولى للتّعريف بالنّبيّ صلى اللّه عليه وسلم وذِكر فضله، ثمّ شرع في المقصود من دلائل النُّبوة؛ ابتداءً بذِكرِه في الكتب المتقدِّمة والصُّحُف

(١) دلائل النُّبوّة لأبي نُعيم (ص٣٢).

السّالفة المدوَّنة عن الأنبياء و العلماء من الأمم الماضية، وانتهاءً برواية خبرين يشتملان على جُمَلٍ من صفاته البديعة وأخلاقه الحميدة الرّفيعة وأحوالِه العجيبة العظيمة، وما يتضمَّن ذلك من آدابه وسُنَنه وشرائعه الموافقة لقضايا المعقول في الصِّحّة والجواز.

٦- **رسالة السِّجْزِي إلى أهل زَبِيد في الرَّدّ على من أنكر الحرف والصَّوت،** للحافظ أبي النَّصْر عُبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السِّجْزِي المتوفَّى سنة ٤٤٤هـ، وصفه ابن نُقطة (ت:٦٢٩هـ) بـ"الإمام، صاحب التّصانيف"[(١)].

ومسألة الحرف والصّوت من المسائل الدّقيقة التي زلّت فيها أقدام، وتباينت عقول وأفهام.

وقد أشار السِّجْزِي إلى أنّ تأليفه لهذه الرِّسالة جاء استجابة لما بلغه عن أهل زَبيد من أنهم يطلبون منه استخراجَ الكلام على مسألة الحرف والصَّوت من كتابه الكبير (الإبانة)، وحذفَ أسانيد الأحاديث والآثار منه؛ بحيث يسهُل عليهم ضبط المسألة بالاستدلال عليها والرَّدّ على المخالفين فقال في مقدِّمته: "ذُكِرَ لي عنكم – وفّقنا الله وإياكم لمرضاته – وقوفُكم على كتاب الإبانة الذي ألّفتُه في الرَّدّ على الزائغين في مسألة القرآن، وأنكم وجدتم المخالفين ببلدكم يُشَغِّبُون عند ذكر الحرف والصوت، وأنه قد صَعُبَ عليكم تجريدُ القول فيهما، واستخراج ذلك من الكتاب، لكثرة الأسانيد المتخلِّلة للنُّكَت التي تحتاجون إليها، وسألتم إفرادَ القول في هذا الفصل بترك الأسانيد ليسهل عليكم الأخذُ بكظم المخالف"[(٢)].

وعلى الرّغم من أنّ الرِّسالة متوسّطة الحجم تقريبًا إلّا أنها كشفت عن مَلَكة علميّة عالية، واقتدار كبير على الرَّدّ والمحاجّة، فقد قعّد للمسألة محلّ البحث،

---

(١) تكملة الإكمال (٣/٣١٣).

(٢) رسالة السِّجْزي إلى أهل زَبيد (ص١١٤).

واحتجّ لها بأنواع الدّلائل، وذكر مذاهب المخالفين وساق حُجَجَهم وناقشها، وأورد عليها إلزامات قويّة محكمة، ولم يُغفل التّنبيه على مآلات مذاهب المخالفين.

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أمور:

أ- جلالة مصنِّفه، وعلوّ كعبه في معرفة مذهب السّلف.

ب- تقدُّم زمان المصنِّف.

جـ -كون الكتاب أوّل أو - من أوائل - ما صُنِّف في مسألة الصّوت والحرف استقلالًا.

والكتاب مطبوع.

خاتمة

وتتضمّن أهمّ النّتائج

وبعد أن منّ الله بالانتهاء من هذا البحث فهذا عرضٌ لأهمّ نتائجه:

١- أنّ أبرز سمة منهجيّة في التصنيف العقدي عند أهل الحديث هو عنايتهم الفائقة بالحديث، واهتمامهم بما ثبت عن الصّحابة والتابعين.

٢- أنّ البدايات الأولى للتّصنيف العقدي عند أهل الحديث كانت ضمن كتب السُّنّة.

٣- أنّ التصنيف العقدي المستقلّ بدأ في وقت مبكّر؛ بعدما ظهرت الحاجة إليه.

٤- أنّ كتب الاعتقاد المسنَدة تُعَدّ الأمّهات في هذا العلم.

٥- أنّ الأقوى أنّ كتاب الشّرح والإبانة على أصول السُّنّة والدِّيانة، ليس مختصرًا لكتاب الإبانة عن شريعة الفِرقة النّاجية.

٦- أنّ مما يؤخذ على بعض المصنّفات العقدية عند أهل الحديث التّساهل في إيراد أحاديث ضعيفة وأخبار إسرائيليّة.

٧- أن المصنّفات العقديّة المتعلِّقة بباب أو أبواب معيَّنة أكثر من المصنّفات الشّموليّة.

**

فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن شريعة الفِرقة الناجية المعروف بـ(الإبانة الكبرى)، عبيد الله بن محمد بن بَطَّة العُكْبَري، تحقيق: رضا معطي وآخرين، دار الراية – الرياض.
٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر – لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.
٣. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٤. الاختلاف في اللفظ والرَّدّ على الجهمية والمشبِّهة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية – الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٥. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٦. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٩٩٩م.
٧. الإيمان ومعالمه وسُنَنه واستكماله ودرجاته، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق: محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، ط١ ١٤٢١هـ.
٨. البارع في اللُّغة أبو علي القالي، تحقيق: هشام الطعان، مكتبة النهضة – بغداد ودار الحضارة العربية – بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

٩. بُغيَة المُرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٢. تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت.
١٣. تدوين السُّنّة النّبويّة: نشأتُه وتطوُّرُه من القرن الأوّل إلى نهاية القرن التّاسع الهجري، محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
١٤. تذكرة الحفّاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
١٥. التّسعينيّة، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، تحقيق: محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٦. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
١٧. تكملة الإكمال، محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.
١٨. الجامع الصحيح المعروف بـ(سنن الترمذي): محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٩. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١.

٢٠. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية – الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

٢١. خلق أفعال العباد والردّ على الجهميّة وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق ودراسة: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء – الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٢. الدُّرَر السَّنيّة في الأجوبة النّجديّة، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ.

٢٣. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد السجزيّ الوائلي البكري، تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٣هـ.

٢٤. الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.

٢٥. سُنَن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.

٢٦. سُنَن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت.

٢٧. السُّنَن الكبرى، أحمد بن شعيب النّسائي، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٢٨. سير أعلام النُّبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت ط٩، ١٤١٣هـ.
٢٩. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة – الرياض، ١٤٠٢هـ.
٣٠. شرح الصُّدُور بشرح حال الموتى والقبور، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلب دار المعرفة – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ.
٣١. الشّرح والإبانة على أصول الدّيانة المعروف بالإبانة الصُّغرى، هبيد الله بن محمد بن بَطّة العُكبَري، تحقيق: عادل بن عبد الله الحمدان، الرياض، ط٥، ١٤٣٢هـ.
٣٢. الشريعة، محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن – الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.
٣٣. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، ١٣٩٠هـ.
٣٤. العرش، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٤هـ.
٣٥. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
٣٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٧. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، تحقيق: حسنين محمد مخلوف دار المعرفة – بيروت.

٣٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت.

٣٩. كتاب التّوحيد وإثبات صفات الرَّبّ عزّ وجلّ، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ.

٤٠. كتاب السُّنّة، أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٤١. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيميّة – مصر، ط٢.

٤٣. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٤. المعجم العربي لأسماء الملابس، د. رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤٥. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور الميادينى، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٦. مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسُّنّة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط٣، ١٣٩٩هـ.منهج أهل السُّنّة

والجماعة في تدوين علم العقيدة إلى نهاية القرن الثّالث، ناصر بن يحيى الحنيني، مركز الفكر المعاصر – الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

٤٧. منهاج السُّنّة النّبويّة، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة – مصر، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٨. النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذَّب، محمد بن أحمد بن بطال الرَّكْبي، تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية – مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

* * *